﴿يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا ۞ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٞ ۞﴾

[البلد: 6 - 7]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

إتباعُ مساوِئِ النّفسِ بمَذامِّ الأقوال

لمّا ذكر سبحانه في الآية السّابقة مساوئَ نفسِ الإنسان؛ أعقب ذلك بمَذامِّ أقوالِه، وهو التّفاخر الكاذبُ والتّمدُّح بإتلاف المال في غير صلاح[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿لُّبَدًا﴾: (لبد) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تكدُّس الشّيء بعضِه فوقَ بعض، من ذلك: تلبّدت الأرض، ولبَّدها المطرُ، وصار النّاس عليه لِبدًا، إذا تجمّعوا عليه. وجَمْعُ لبد: ألبادٌ ولُبودٌ. وقد يكون أصل ﴿لُّبَدًا﴾ من: ألبد بالمكان، إذا أقام، والأسد ذو لِبدة، وذلك أنّ قطيفته تتلبّد عليه، لكثرة الدّماء التي يَلَغُ فيها[2]. ومعنى اللُّبَد في الآية: الكثير الكثيف.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تباهي الإنسان بتبذير المال

يقول هذا الإنسان الجليد الشّديد متباهيًا: أهلكتُ مالًا كثيرًا في عداوة محمّد، فأنفقت ذلك فيه، وهو كاذبٌ في قوله ذلك، أيظنّ هذا القائل أن لم يره أحدٌ في كلّ أوقاته، وفي كلّ مواطنه، وفي كلّ أحوالِه وتقلّباتِه، لا سيما في حال إنفاقه ما يزعم أنّه أنفقه[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلّةُ فصل جملة ﴿يَقُولُ﴾ عمّا سبق:

فَصْلُ الجُمَلِ لكمال الاتّصال بينهما أو لشَبَهِه

فُصِل قَوْلُه تعالى: ﴿يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا﴾ عن سابقه لوجود

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 352.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المُفردات: (لبد).
(3) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 24/ 412 - 414.

كمالِ الاتّصال بينهما، وهو اتّحاد الجُملتَين اتّحادًا تامًّا وامتزاجًا معنويًّا، بحيثُ تُنزّل الثّانيةُ من الأولى منزلةَ نفسِها[1]، فقد وقعت جُمْلَةُ: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ في موضع الحال من جملة: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[2].

وقد يكون سببُ فصلِ هذه الجملة عن الجملة قبلها أنّ بينهما شبهَ كمالِ الاتّصال، وهو كون الجملة الثانية قويّةَ الارتباط بالأولى؛ لوقوعها جوابًا عن سؤال يُفهم منَ الجملة الأولى، فتُفصَل عنها كما يُفصَل الجوابُ عن السّؤال[3]. فتكون جملة: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ استئنافَ جوابِ سؤالٍ تقديرُه: ما حالُه في وقت هذا الظّنّ؟ أو ما قولُه وقتَ الانتقام؟ فأُجيب: يقول: أهلكتُ مالًا كثيرًا، فلم ينفعني بل أضرّني[4]، أو يقول: أهلكتُ مالًا كثيرًا، وعندي منه أكثر؛ لأنّ الإنسان لا ينفق كلّ ما عندَه عادةً.

غرضُ استعمالِ مُفردَةِ ﴿يَقُولُ﴾:

تباهي الكفّار بإتلاف المال

دلّ لفظُ ﴿يَقُولُ﴾ من قَوْله تَعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ على تباهي هذا القائلِ بهذا القول، وإعلانِه به، وتفاخرِه الكاذبِ بإتلاف المال في غير صلاح، وقد كان أهل الجاهليّة يتبجّحون بإتلاف المال، ويَعدّونه منقبةً لإيذانه بقِلّة اكتراثِ صاحبِه به، أو للدّلالة على كثرته حدًّا لا ينتهي بكثرة إنفاقه له[5].

نُكْتَةُ التّعبيرِ بصيغة المضارع ﴿يَقُولُ﴾:

تكرارُ التّبجُّح بإهدار المال في غير طائلٍ، واستمرارُ ذلك منه

أوثِر في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ التّعبيرُ بصيغة المضارع في الفعل ﴿يَقُولُ﴾ دون غيره من الأزمنة لما يُفيدُه المضارعُ

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 108.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 353.
(3) الهاشميّ، جواهر البلاغة، ص: 180.
(4) القونويّ، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 20/ 677.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 353.

من التّجدّد والتّكرار والاستمرار، وفي ذلك دلالةٌ على تكرار هذه المقالةِ من هذا الإنسان المغرور، كما أنّ في استعمال المضارع تصويرًا للحال الّتي هو عليها.

بلاغة استعمال مفردة ﴿أَهْلَكْتُ﴾ دون (أفنيت) أو (أنفقت):

هلاك المال عدمُ الانتفاع به في المآل

عُبِّر في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ بلفظ ﴿أَهْلَكْتُ﴾ عن إنفاق المال إظهارًا لعدم الاكتراث به، وأنّ هذا الرّجلَ لم يفعل ذلك رجاءَ نفعٍ، فكأنّه جعلَ المالَ الكثير ضائعًا، وقال بعضهم: يقول ذلك إظهارًا لشِدّة عداوته لرسول الله ﷺ، مريدًا بالمال ما أنفقه في معاداته ﷺ.

وقيل: يقول ذلك إيذاءً له ﷺ، فعن مقاتل أنّ الحارث بن نَوْفل كان إذا أذنب استفتى الرّسولَ ﷺ فيأمرُه ﷺ بالكفّارة، فقال: لقد أهلكتُ مالًا لبدًا في الكفّارات والتّبِعات منذ أطعتُ محمّدًا ﷺ[1]. كما أنّ في لفظ الإهلاك إشارةً إلى أنّ مالَه ضائعٌ في الحقيقة؛ إذ لا ينتفع به صاحبُه في الآخرة.

نُكْتَةُ التّعبيرِ بصيغةِ الماضي ﴿أَهْلَكْتُ﴾:

تحقّق الإهلاكِ في زمنٍ مضى أو زمنِ الحسرة يومَ القيامة

أوثِرَ في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ﴾ استعمالُ الفعلِ ﴿أَهْلَكْتُ﴾ بصيغة الماضي دونَ غيرِها للدّلالة على تحقّق الإهلاك في زمن مضى، فقد رويَ أنّ الحارث بنَ عامرِ بنِ نَوفل كان إذا أذنب استفتى النّبيَّ ﷺ، فيأمرُه بالكفّارة، فقال: لقد أهلكت مالًا لبدًا في الكفّارات والتّبِعات منذ تبعتُ محمّدًا. وقد تكون نكتة الماضي أنّه يقول هذا القول وقتَ الانتقام منه، وذلك يومَ القيامة، والتّعبير عن الإنفاق بالإهلاك لما أنّه لم ينفعه يومئذ[2].

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 352.

(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 482، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 352.

نُكْتَة تنكير لفظ ﴿مَالًا﴾:

دلالة الإبهام على التّكثير

جاء لفظُ ﴿مَالًا﴾ نكرةً في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا﴾، ونُكتة تنكيره التّكثير، فالعرب تقول: إنّ له مالًا، أي: كثيرًا، وقد يكون المقصود هنا كثرةُ ما أنفقه هذا الرّجل سمعةً ومفاخرةً، فيما كان أهل الجاهليّة يسمّونه مكارم، ويدعونه معالي ومفاخر[1].

بلاغة استعمال مفردة ﴿لُّبَدًا﴾ مادّة وصيغة:

المال اللُّبد الكثير المجتمع بعضُه على بعض

ورد في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾ وصفُ المال بلفظ ﴿لُّبَدًا﴾، وهو (فُعَلٌ) من التّلبُّد، وهو الكثير المجتمع بعضُه على بعض، يُقال منه: لبَدَ بالأرض يَلْبُدُ: إذا لَصَق بها، وقال اللّيث: هو الّذي لا يُخاف فناؤه لكثرته.

الدّلالة على المبالغة في الكثرة

وصيغة (فُعَل) من صيَغ المبالغة السّماعيّة، والتّعبير بها في وصف المال بكونه لُبَدًا في الآية للدّلالة على المبالغة في كثرة المال الذي أنفقه ذلك القائل، قال الزّجّاج: فُعَلٌ للكثرة، يُقال: رجل حُطَمٌ همزٌ لمزٌ إذا كان كثير الحَطم والهمز واللّمز[2].

توجيه القراءات في لفظ ﴿لُّبَدًا﴾:

تنوّع المعاني الدّلالية بتنوّع القراءات القرآنيّة

تنوّعت القراءةُ في قوله تعالى: ﴿مَالًا لُّبَدًا﴾، فقرأ أبو جعفر بتشديد الباء ﴿لُّبَّدًا﴾، وقرأ الباقون بتخفيفها ﴿لُّبَدًا﴾[3]، فوَجْهُ قراءةِ الجمهور أنّه جمع لُبْدَةٍ بضمّ اللّام، وهي ما تلبَّدَ من صوف أو شعر، أي: تجمَّع والتصق بعضُه ببعض، ووجهُ قراءةِ أبي جعفر: أنّه جمع (لابدٍ) بمعنى مجتمع بعضه إلى بعض، مثل: صُيَّم وقوَّم، أو على أنّه اسم على زنة (فُعَّل)، مثل زُمَّل للجبان، وجُبَّإ للضَّعيف. والمعنى في هذه القراءات كلِّها: مالًا كثيرًا متلبِّدًا بعضُه فوقَ بعض من التّكاثف والكثرة[4].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 167.
(2) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 5/ 328.
(3) ابن الجزريّ، النّشر: 2/ 401.
(4) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 5/ 484، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 353.

نُكْتَة فصلِ جملة ﴿أَيَحْسَبُ﴾:

حُسبان الإنسان برواج كذبه على النّاس

فُصل قَوْلُه تَعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ عن سابقه لوجود كمال الاتّصال بينهما، وهو اتّحاد الجُملتيْن اتّحادًا تامًّا وامتزاجًا معنويًّا، بحيثُ تُنزَّل الثّانيةُ من الأولى منزلةَ نفسها[1]، فقد وقعت جُمْلَةُ: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ بدلَ اشتمال من جملة: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾؛ لأنّ قوله: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا﴾ لبدًا يصدر منه وهو يحسب أنّه راجَ كذبُه على جميع النّاس، وهو لا يخلو من ناس يطّلعون على كذبه[2].

علّة تكرار الفعل ﴿أَيَحْسَبُ﴾:

تغاير الحُسبانين باعْتبار مُتعلَّقهما

يُلاحظ في قَوْله تَعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ تكرارُ فعلِ ﴿أَيَحْسَبُ﴾ بعد قوله في آية سابقة: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾، فلم يكتف النّظمُ المُعجز بأحدهما لنُكْتةِ التّنبيه عَلى تغاير الحُسبانين باعْتبار متعلَّقهما، فلكلٍّ منهما معنًى مستقلّ في جملته[3].

بلاغة جملة الاستفهام ﴿أَيَحْسَبُ﴾:

توبيخ الإنسان على فاسد الحُسبان

جاء قَوْله تَعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ على أسلوب الاستفهام الإنكاريّ، والغرض منه: توبيخُه على حُسبانه الفاسد، كما يتضمّن كذلك كنايةً عن عِلم اللّه تعالى بدَخيلته، وأنّ افتخاره بكثرة الإنفاق باطلٌ وكَذِبٌ[4].

نُكْتة استعمالِ الحُسبان دونَ الظّنّ:

تصحيح الاعتقاد الباطل بعدم المحاسبة على المال

عُبِّر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ﴾ بلفظ (الحُسبان) دون الظّنّ للفرق الدّلاليّ بينهما، فالحُسبان معناه التّقدير أو الحكم بناءً على

(1) القزوينيّ، الإيضاح: 3/ 108.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 353.
(3) القونويّ، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 20/ 677.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 353.

اعتقاد أو رأي مبنيّ على أساس، سواء كان هذا الأساس صحيحًا أو غيرَ صحيح. أمّا الظّنّ فهو تخمينٌ ليس له أساس قويّ أو دليلٌ واضح. فلمّا آثر النّظمُ الكريم لفظَ ﴿أَيَحْسَبُ﴾ دلّ ذلك على أنّ هذا الإنسانَ كان يحسب أن ليس عليه حفظة يرون أعمالَه ويُحصونها إلى يوم الجزاء[1].

نوع ﴿أَن﴾ ودلالتُها:

ورد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ لفظُ ﴿أَن﴾، وهي المخفّفة من الثّقيلة، سادَّةٌ مع معمولَيْها مَسَدَّ مفعولي الحُسبان؛ وهي لا تفيد التّوكيد، ولذا قال العلماء: إذا وقعت (أنّ) المشدّدة بعد أفعال الرُّجحان أفادت العِلم، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 249]، وإذا وقعت الخفيفة لم تُفِد ذلك، تقول: (أظنّ أن يأتي محمّد). والمخفّفة من هذه تأخذ حُكم المُشدَّدة في كونها حرفًا مصدريًّا أيضًا، لكنه يدخل على ما لا تدخل عليه المُشدَّدة، كالأفعال الجامدة والإنشائيّة وغيرها، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النّجم: 39]، ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾ [الجنّ: 16][2]، ومن لوازم (أن) المخففة أن يكون اسمها ضميرَ الشّأن، وفي اختياره في الآية مكانَ (أنَّ) المُشدّدة الدّلالة على أنّ هذه الصّفة من لوازم شأن الكافر.

الـدّلالـة على أنّ هـذه الصّفة مـن لـوازم شأن الكافر

نُكْتَة النّفي بـ ﴿لَّمْ﴾:

حمل بعضُ العلماء النّفيَ في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ على الاستقبال، بمعنى أنّه يحسب أنّه لن يره أحدٌ بعد الإنفاق، فقالوا: إنّ ﴿لَّمْ﴾ هنا بمعنى (لن)، ومدخولها مضارع عُبّر عنه بالماضي لتحقّقه، والاستقبال بعد الإنفاق يشمل الحاضر وقتَ

عِلْمُ الله تعالى محيطٌ لا يَعزُبُ عنه شيءٌ

(1) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 5/ 484، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 2/ 314.
(2) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 5/ 484، ودرويش، إعراب القرآن: 3/ 154.

الخطاب. وحَمَل غيرُهم النّفيَ بـ ﴿لَّمْ﴾ هنا على بابه، فقالوا: إنّه للماضي، أي: حين كان ينفق، ولا مقتضى للعدول عن الظّاهر[1]، وسياق الكلام المُعَبَّر عنه بالفعل المضارع المجزوم بـ ﴿لَّمْ﴾ المُحَوِّل له من معنى الحال والاستقبال إلى معنى الماضي بما فيه من الإنكار والتّهديد المتضمّن عِلْمَ الله تعالى بذلك وغيره يحتمل إرادةَ الماضي والحاضر والمستقبل.

دلالة استعمال فعل ﴿يَرَهُۥٓ﴾:

تنـوّع المعـاني التّفسيريّة بين الرّؤية العلميّة والبصريّة

يجوز في فعل الرّؤية من قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ أن تكون بصريّة، وهو الظّاهر، فلمّا كان القائل كاذبًا لم ينفق شيئًا، والمعنى: أيظن أن الله تعالى ما رأى ذلك منه، فعل أو لم يفعل، أنفق أو لم ينفق، بل رآه وعلم منه خلاف ما قال[2]. وأجاز بعض العلماء أن تكون الرّؤية علميّةً، وتكون كنايةً عن السّؤال والجَزاء، والمُراد به: سؤال توبيخ، فيترتّب عليه الجَزاء[3].

مهما كانت قدرةُ العبد سيوجِده الله يومَ القيامة ويحاسبُه

وجوّز بعضُهم أن يكون المعنى: أن لم يجده أحدٌ، على أن المُراد بالرُّؤية الوجدان اللّازم له، و﴿لَّمْ﴾ بمعنى (لن) وعبّر بها لتحقّق الوقوع، يعني: أنّه تعالى سيوجده يوم القيامة فيحاسبه على ذلك[4].

بلاغة استعمال ﴿أَحَدٌ﴾ في النّفي الشّموليّ:

بيان استغراق أفـراد الجنس بالنّفي

أوثِر في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ استعمالُ مفردةِ ﴿أَحَدٌ﴾، لنُكتةِ دلالته على الانفراد، وأنّه إذا استُعمل في النّفي؛ أفاد استغراقَ الجنس، متناولًا القليل والكثير على طريق الاجتماع والافتراق، كقولهم: ما في الدّار أحد؛ أي: لا واحد ولا اثنان

(1) القونويّ، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 20/ 677، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 352.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 167.
(3) القونويّ، حاشيةٌ على تفسير البيضاوي: 20/ 678.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 352.

فصاعدًا، لا مجتمعين ولا مفترقين[1]، ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ٣٨﴾ [الكهف: 38]؛ فإنّ فيه نفيًا مستغرقًا.

غرض تنكير ﴿أَحَدٌ﴾:

نفي الرّؤية نفيًا عامًّا

جاء لفظُ ﴿أَحَدٌ﴾ من قول الله سبحانه: ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٞ﴾ نكرةً لإفادة العموم، ووجه ذلك: وقوع النّكرة في سياق النّفي، وهذا من الصّيغ المفيدة للعموم والاستغراق، كما هو معلوم في علم الأصول، والمعنى: أحَسِبَ هذا الكافر أن لم يَره أحدٌ في حال إنفاقه ما يزعم أنّه أنفقه[2].

(1) الرّاغب، المفردات: (أحد).

(2) ابن جرير الطبري، جامع البيان: 24/ 414.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والستون،
سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 67 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-69-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 67 : المجلد السابع والستون، سورة الأعْلى من الآية 06 إلى سورة العَلَق.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-69-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4934554 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"